S240910

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

تصريح مساعدة المفوض السامي لشؤون اللاجئين بشأن التحسن في تعامل النظام السوري يتعارض مع توثيقات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عن استمرار الانتهاكات بحقِّ العائدين والمقيمين

النظام السوري اعتقل **182 عائداً قسرياً وقتل 5 منهم بسبب التعذيب** في مراكز احتجازه منذ بداية 2024

الخميس 19 أيلول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

في يوم الجمعة 13/ أيلول/ 2024، نشرت الوكالة الوطنية للإعلام التابعة لوزارة الإعلام في الجمهورية اللبنانية تصريحاً منسوباً لمساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR روفيندريني مينيكديويلا التي تولت مهام عملها في كانون الثاني/ 2024، خلال لقاءٍ لها مع وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال عبد الله بو حبيب على رأس وفد من المفوضية، لبحث ملف اللاجئين السوريين في لبنان، قالت مينيكديويلا: **"إنَّ المفوضية لمست تغيّراً إيجابياً في طريقة تعاطي الحكومة السورية مع مسألة النازحين، وإنَّ هناك زخماً يمكن البناء عليه للعمل على مسألة التعافي المبكر لتسهيل عودة النازحين"**. وكشفت أنَّ "المفوضية تعمل على إعادة 30 ألف نازحٍ سوري بصورة طوعية من لبنان إلى سوريا خلال الفترة المقبلة"

إنَّ هذا التصريح يتناقض مع الانتهاكات التي ما زال يمارسها النظام السوري بما فيها الانتهاكات الفظيعة كالتعذيب والإخفاء القسري، والتي ما زلنا في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان نوثقها على نحو دوري وننشر أخباراً وتقارير شهرية عنها، ويتعارض مع تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن سوريا بما في ذلك تقريرها الصادر في 9/ أيلول الجاري، وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان (في 13/ شباط/ 2024 أصدرت مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً أكدت فيه أنَّ العديد من السوريين الذين فروا من الحرب يواجهون انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان عند عودتهم إلى سوريا)، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، والتي يبدو أنَّ السيدة مينيكديويلا غير مطلعة على الغالبية العظمى منها كي يصدر عنها مثل هكذا تصريح مريب.

تعمل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ سنوات على مراقبة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا، بما في ذلك الانتهاكات التي تطال اللاجئين العائدين. واستناداً لقاعدة بياناتنا، نؤكد استمرار النظام السوري في ممارسة الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإخفاء القسري ضد المدنيين العائدين إلى مناطق سيطرته، فضلاً عن ممارسة مختلف أنماط الانتهاكات الأخرى وفقاً لعقلية متوحشة لم تتغير قيد شعرة منذ آذار/ 2011 وحتى الآن.

لقد وثّقنا اعتقال قوات النظام السوري ما لا يقل عن **182 شخصاً** من اللاجئين الذين عادوا أو أُعيدوا قسرياً إلى مناطق سيطرتها من بينهم 2 طفل، و5 سيدات، معظمهم اعتقلوا من قبل مفرزة الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري في منطقة المصنع الحدودية مع لبنان، وذلك منذ مطلع عام 2024 حتى 16/ أيلول/ 2024. ومن بين هذه الحالات سجلنا مقتل ما لا يقل عن **5 أشخاص** من اللاجئين بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري. وهو ما يؤكد أنَّ العودة إلى سوريا تحت سيطرة النظام الحالي ما زالت تُشكّل خطراً كبيراً على حياة وسلامة اللاجئين العائدين.

في ضوء هذه التقارير المحلية والدولية والأممية المتعددة والموثّقة، نجد أنَّ تصريحات مساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترسم صورة مغلوطة للواقع، ونخشى أن يتحول عملها المهني الإنساني إلى عمل سياسي تبعاً لمصالح الدول وينتهك حقوق الضحايا. **بناءً على ذلك نوصي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:**

- الاطلاع على تقارير حقوق الإنسان في سوريا، والتأكد أنَّ التصريحات تتماشى مع هذه التقارير ولا تتعارض معها.
- تنفيذ أنظمة مراقبة قوية لتتبُّع ما يحدث للعائدين، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية.
- نشر تقارير منتظمة وشفافة تفصِّل حالة حقوق الإنسان في سوريا، والتصدي لأي روايات مضللة قد تقلل من المخاطر التي يواجهها العائدون.
- الحصول على ضمانات ملزمة من النظام السوري لحماية العائدين من الاعتقال التعسفي والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.
- مطالبة الدول المانحة بزيادة الدعم للبلدان المضيفة وبشكل خاص لبنان لإدارة أعداد اللاجئين بطريقة إنسانية، والحدِّ من الضغوط التي قد تؤدي إلى الإعادة القسرية.

إلى الحكومة اللبنانية:

- الالتزام الصارم بمبدأ عدم الإعادة القسرية العرفي الملزم لجميع الدول، من خلال ضمان عدم إعادة أي لاجئ قسراً إلى سوريا.
- حماية الحقوق الأساسية للاجئين داخل لبنان، ومنع التمييز والضغوط غير المبررة بهدف إجبار اللاجئين على العودة.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن ممارسة كافة أشكال الانتهاكات بحقِّ المواطنين العائدين والمقيمين من أجل ضمان أن تكون عودتهم آمنة.
- محاسبة مرتكبي الانتهاكات بحقِّ المواطنين السوريين، وتعويض الضحايا وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية.
- تقديم ضمانات إلى الدول العربية وبشكل خاص لبنان بعدم انتهاك حقوق اللاجئين العائدين، وردِّ أراضيهم وممتلكاتهم المنهوبة.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org